



غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

تطورات الإقتصاد الأردني خلال العام 2018

إستمر الإقتصاد الأردني بتسجيل معدلات نمو متواضعة خلال العام 2018 على الرغم كل من سياسات الحكومة واجراءاتها التي رمت الى زيادة وحفز النمو الإقتصادي، وإعادة افتتاح معبري الكرامة وجابر الحدوديين مع العراق وسوريا الا أن العراقيل والمعوقات التي واجهت الصادرات الأردنية بعد افتتاحهما ساهمت في عدم استفادة الأردن بالشكل المطلوب، على أمل أن يحمل العام الحالي في طياته انفراجاً للعلاقات التجارية والاستثمارية مع العراق في ظل التفاهات والاتفاقيات التي يتم العمل عليها، كما أن العام 2018 حمل في طياته تعديلاً جديداً وتبسيطاً لاتفاقية تبسيط قواعد المنشأ للتصدير الى الاتحاد الأوروبي حيث أصبحت تشمل كافة المصانع في المملكة وثبتت نسبة العمالة السورية عند 15%، مع زيادة مدتها ولغاية العام 2030، على أمل أن تثمر الجهود المبذولة في تعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقية وزيادة وصول المنتجات الأردنية الى الأسواق الأوروبية.

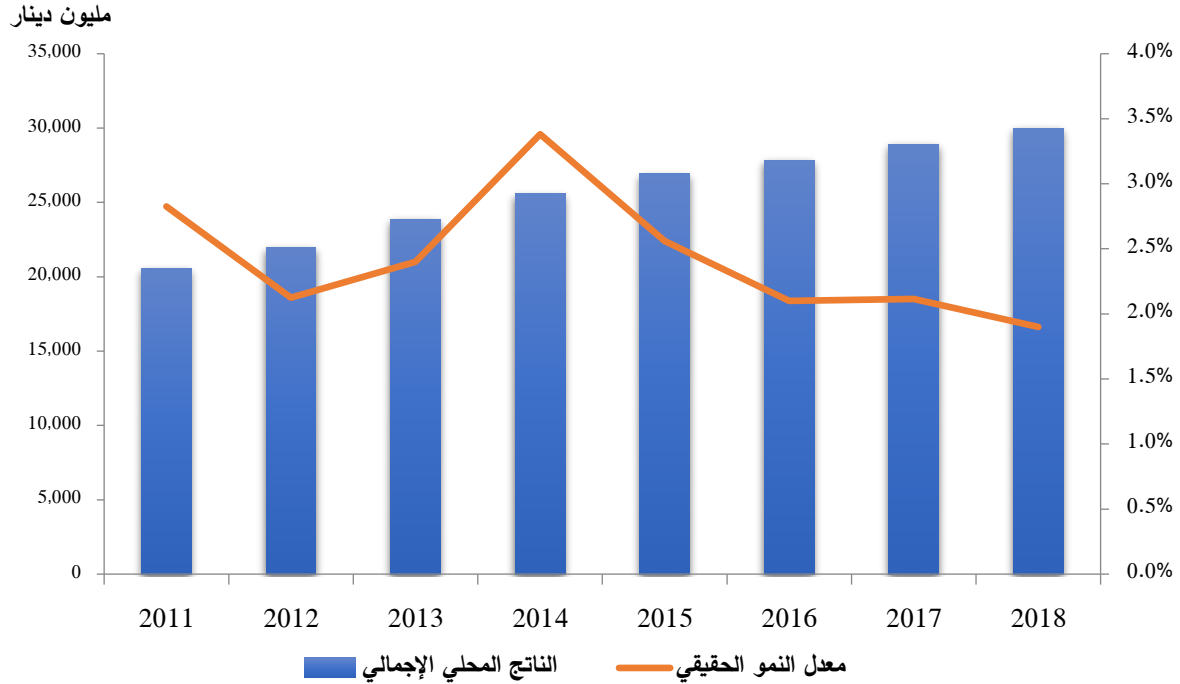
أبرز مؤشرات الإقتصاد الكلي

1. الناتج المحلي الإجمالي:

بحسب التقديرات الأولية لدائرة الإحصاءات العامة، وضمن السلسلة الجديدة من التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي وإعادة تحديد سنة أساس جديدة (2016)؛ حقق الناتج المحلي الاجمالي نمواً حقيقياً خلال العام 2018 بلغ ما نسبته 1.9%، مسجلاً بذلك تراجعاً طفيفاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية، مقارنة مع النمو المتحقق خلال العام 2017 والبالغ حوالي 2.1%؛ ليصل بذلك حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى ما يقارب 28,970 مليون دينار مقارنة مع حوالي 28,418 مليون دينار خلال العام الماضي.

ويوضح الشكل التالي تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار خلال الفترة (2011-2018) بالإضافة الى تطور معدلات النمو الإقتصادي:

تطور حجم الناتج المحلي الجاري ومعدل النمو الحقيقي خلال الفترة (2011-2018)



وجاء هذا النمو نتيجة تحقيق معظم القطاعات الإقتصادية نمواً؛ حيث حقق قطاع خدمات المالية والتأمين نمواً حقيقياً بما نسبته 3.4% مسجلاً بذلك أعلى معدلات النمو بين القطاعات؛ تلاه القطاع الزراعي بتحقيقه نمواً بما نسبته 3.2%؛ ومن ثم جاء قطاع النقل والتخزين والإتصالات بما نسبته 3.2%، في حين سُجّل التراجع الوحيد وللعام الثاني على التوالي في قطاع الإنشاءات حيث حقق تراجعاً بما نسبته 0.3%.

أما على صعيد مساهمة أبرز القطاعات في النمو الحقيقي خلال العام 2018، فقد جاءت أبرز المساهمات من قطاعي الصناعة والعقارات بتحقيقهم مساهمة وصلت الى ما يقارب 0.36 نقطة مئوية لكل منهما من اجمالي النمو الحقيقي للاقتصاد، تلاهم قطاع خدمات المالية والتأمين بمساهمة وصلت الى 0.28 نقطة مئوية، ومن ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الزراعة بتحقيقهما مساهمة بلغت حوالي 0.27 و 0.17 نقطة مئوية على التوالي، في حين حقق قطاع الانشاءات مساهمة سالبة وصلت الى حوالي 0.01 نقطة مئوية.

ويوضح الجدول التالي معدلات النمو الحقيقية لكل القطاعات الاقتصادية الفرعية ومدى مساهمتها في النمو الحقيقي خلال العام 2018:

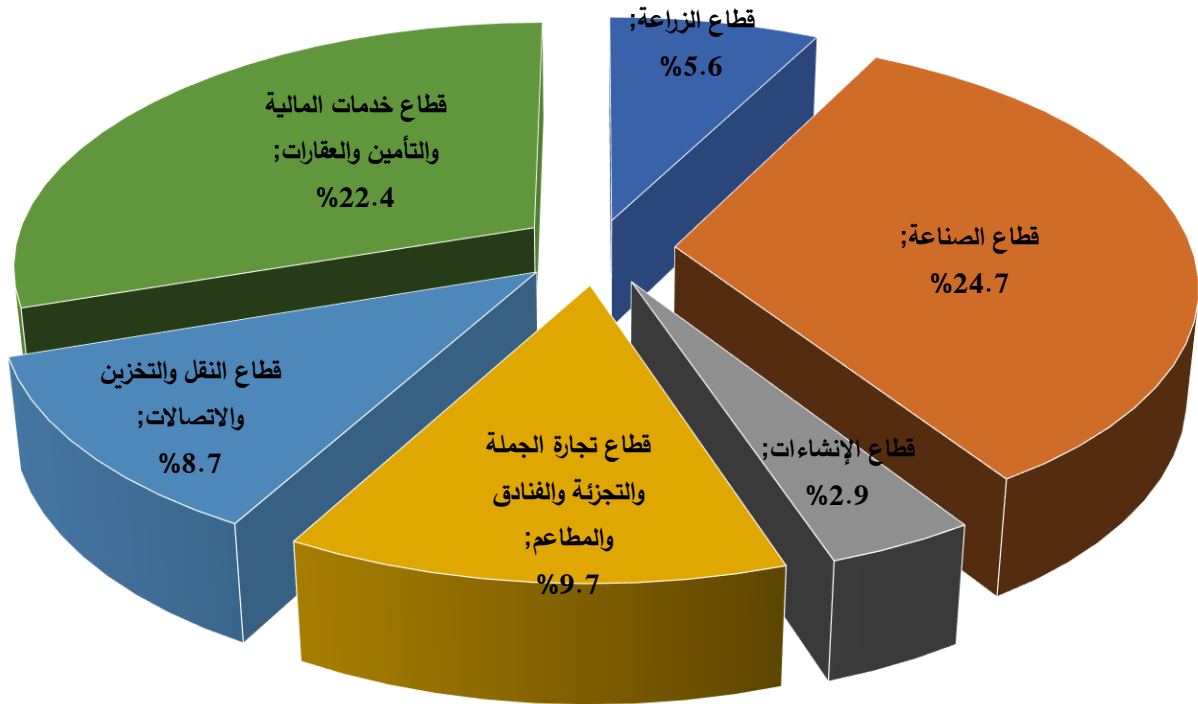
معدل نمو القطاعات الاقتصادية الفرعية ومساهمتها في النمو الحقيقي خلال العام 2018

المساهمة في النمو المتحقق (نقطة مئوية)	معدل النمو (%)	القطاع الاقتصادي
0.17	3.2	الزراعة
0.36	1.5	القطاع الصناعي
0.01	0.5	الصناعات الاستخراجية
0.27	1.4	الصناعات التحويلية
0.08	2.2	الكهرباء والمياه
-0.01	-0.3	الإنشاءات
0.12	1.2	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
0.27	3.2	النقل والتخزين والاتصالات
0.28	3.4	المالية والتأمين
0.36	2.5	العقارات
-	1.9	الناتج المحلي الإجمالي

وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد حقق نمواً بما نسبته 3.9% خلال العام 2018، ليصل بذلك الى ما يقارب 29,984 مليون دينار مقارنة مع حوالي 28,903 مليون دينار خلال العام 2017.

وعلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية؛ احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى كأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي، بنسبة مساهمة وصلت إلى حوالي 24.7%، وحل في المرتبة الثانية قطاع خدمات المالية والتأمين والعقارات بتسجيله مساهمة وصلت الى ما يقارب 22.4%، يليه في المرتبة الثالثة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بنسبة مساهمة بلغت 9.7%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 2018

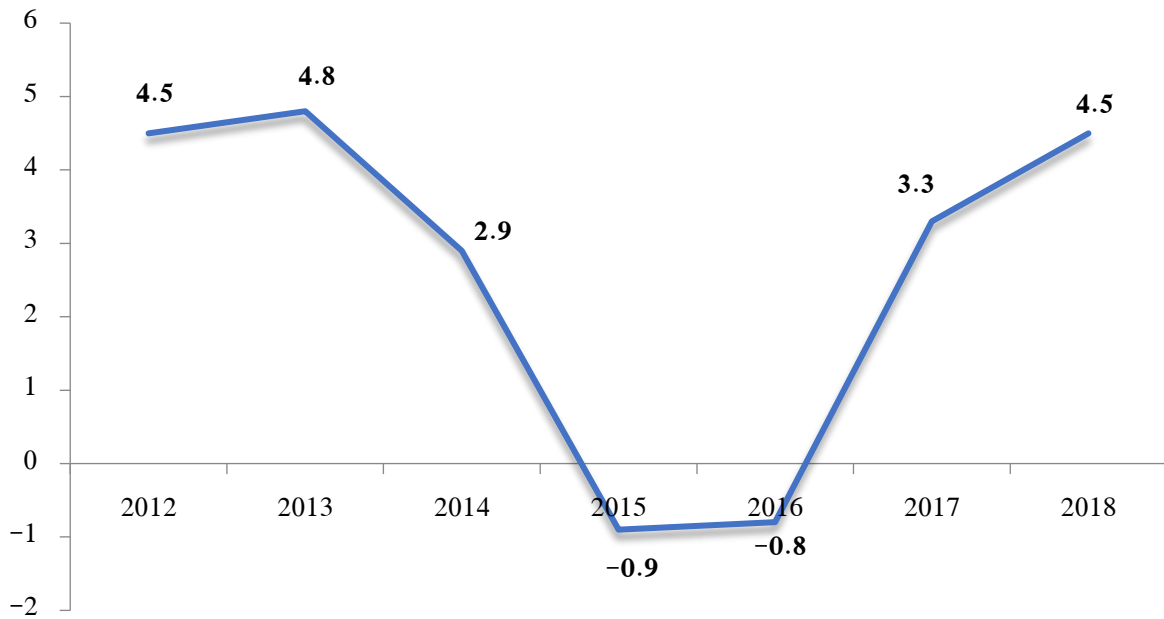


2. معدل التضخم:

إرتفع معدل التضخم خلال العام 2018 بما نسبته (4.5%) مقارنة مع العام 2017، وجاء هذا الإرتفاع بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع الرقم القياسي لأسعار كل من المجموعات السلعية التالية؛ مجموعة "النقل" بما نسبته (1.32) نقطة مئوية، و"الحبوب ومنتجاتها" بحوالي (1.04) نقطة مئوية، و"التبغ والسجائر" بمقدار (0.64) نقطة مئوية، والإيجارات بمقدار (0.41) نقطة مئوية، والوقود والإنارة بمقدار (0.39) نقطة مئوية.

في تراجع الرقم القياسي لأسعار عدد من المجموعات السلعية من أبرزها؛ مجموعة الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بمقدار (0.07) نقطة مئوية، والملابس بمقدار (0.05) نقطة مئوية، والتوابل ومحسنات الطعام والمأكولات الأخرى بمقدار (0.01) نقطة.

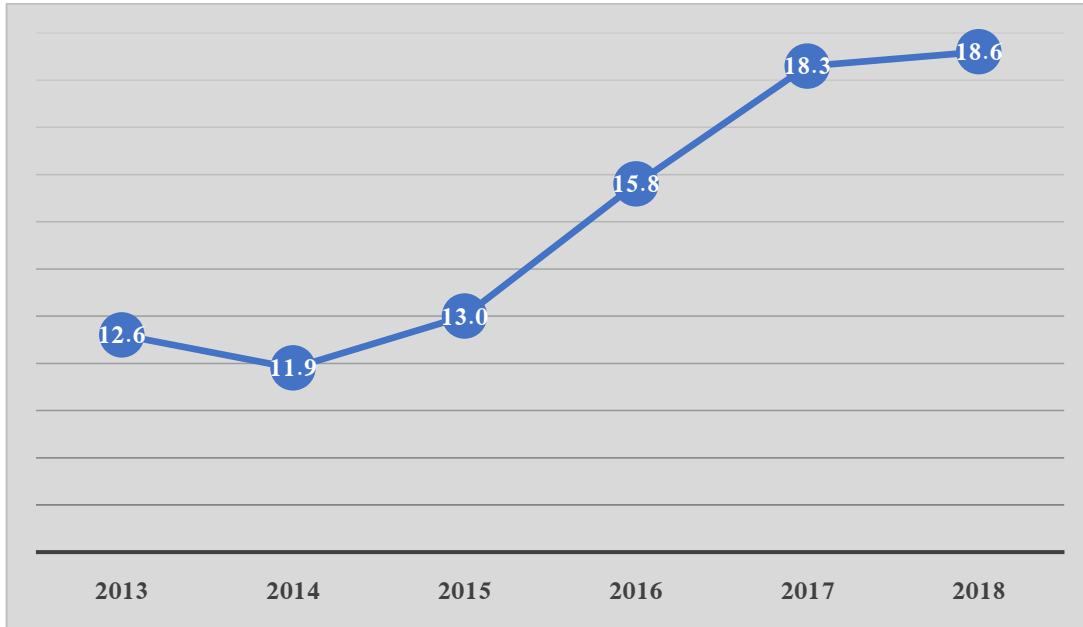
معدل التضخم خلال الفترة (2012-2018) - (%)



3. سوق العمل

لا تزال التحديات التي يعاني منها سوق العمل الأردني تفرز معدلات بطالة مرتفعة بين الأردنيين على الرغم من مساعي الحكومة والجهود المبذولة في سبيل إحتواء هذه التحديات، حيث إرتفع معدل البطالة بمقدار (0.3) نقطة مئوية خلال العام 2018 ليصل الى حوالي (18.6%)، مقارنة مع حوالي (18.3%) خلال العام 2017، حيث بلغ البطالة لدى الإناث حوالي (26.9%)، في حين بلغ ما نسبته (16.5%) لدى الذكور خلال عام 2018.

تطور معدل البطالة خلال الفترة (2013-2018) (%)



4. المالية العامة:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال العام 2018 ما يقارب 7,840 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بما نسبته 5.6% مقارنة مع حجمها خلال العام 2017، حيث شكلت الإيرادات المحلية منها ما نسبته 88.5% أو ما مقداره 6,945 مليون دينار، في حين شكلت المنح الخارجية ما نسبته 11.5% أو ما مقداره 895 مليون دينار.

بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال العام 2018 حوالي 8,568 مليون دينار مسجلةً بذلك ارتفاعاً بما نسبته 4.8% مقارنةً مع حجمها خلال العام 2017، حيث شكلت النفقات الجارية منها ما نسبته 88.9% أو ما مقداره 7,620 مليون دينار، في حين شكلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 10.1% أو ما مقداره 948 مليون دينار.

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي خلال العام 2018 قبل المنح ما يقارب 1,622 مليون دينار، في حين بلغ العجز بعد المنح حوالي 728 مليون دينار.

ارتفع صافي الدين العام مع نهاية العام 2018 بمقدار 1,465 مليون دينار مقارنة مع العام 2017 ليصل الى ما يقارب 26,901 مليون دينار، وبالتالي ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7 نقطة مئوية لتصل الى ما نسبته 89.7%. حيث بلغ حجم صافي الدين الداخلي ما يقارب 14,813 مليون دينار أو ما نسبته 49.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ حجم إجمالي الدين الخارجي ما يقارب 12,088 مليون دينار أو ما نسبته 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

2018	2017	2016	2015	(مليون دينار)
7,839.6	7,425.3	7,069.6	6,797.1	الإيرادات العامة
6,944.9	6,717.6	6,233.6	5,910.9	إيرادات محلية
894.7	707.7	836.0	886.2	مساعدات خارجية
8,567.3	8,173.2	7,948.3	7,722.9	النفقات العامة
7,619.6	7,113.0	6,919.2	6,624.5	النفقات الجارية
947.7	1,060.2	1,029.1	1,098.4	النفقات الرأسمالية
727.6	747.9	878.7	925.8	عجز الموازنة بعد المساعدات
2.4	2.6	3.2	3.1	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1,622.3	1,455.6	1,714.7	1,812.8	عجز الموازنة قبل المساعدات
5.4	5.1	6.2	6.1	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
14,813.1	13,568.6	13,780.4	13,457.4	صافي الدين العام الداخلي
49.4	46.9	49.5	50	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
12,087.5	11,867.2	10,299	9,390.5	إجمالي الدين العام الخارجي
40.3	41.1	37	34.9	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
26,900.6	25,435.7	24,079.4	22,847.4	صافي الدين العام
89.7	88	86.5	84.9	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1,300.1	1,179.7	1,670.5	1,462.5	خدمة الدين العام الخارجي على الاساس النقدي

5. القطاع الخارجي:

نمت الصادرات الكلية بما نسبته 3.5% مع نهاية العام 2018، لتصل الى ما يقارب 5,519 مليون دينار، مقارنة مع حوالي 5,333 مليون دينار خلال العام 2017. وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع كل من الصادرات الوطنية بما نسبته 3.6%، لتصل الى حوالي 4,668 مليون دينار، والمعاد تصديره بما نسبته 2.6% ليصل الى حوالي 850 مليون دينار.

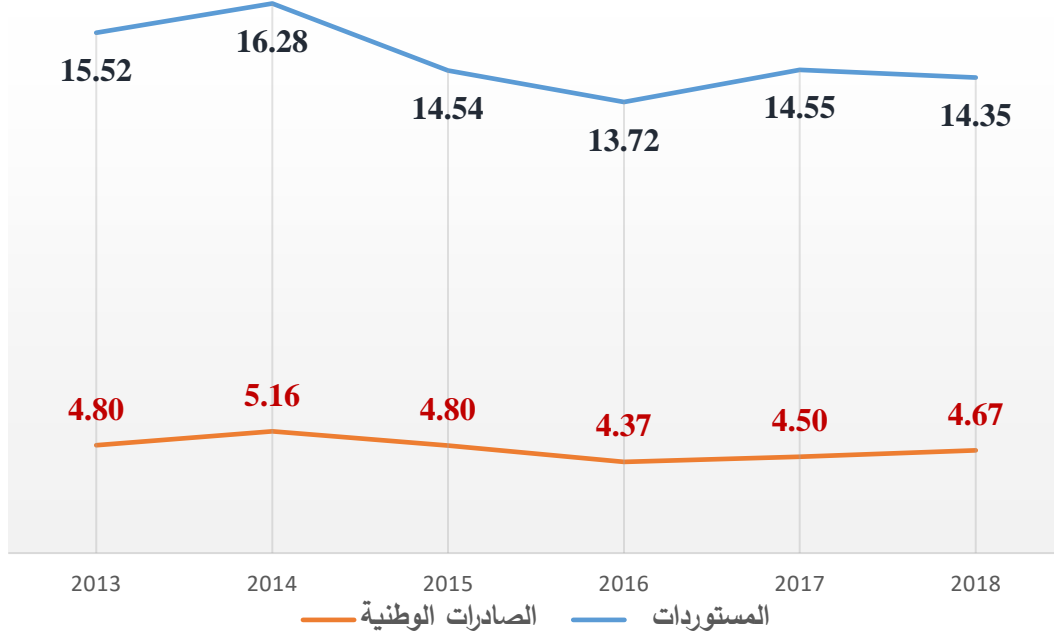
وعلى صعيد المستوردات، فقد سجلت انخفاضاً بما نسبته 1.4% خلال العام 2018 أو ما مقداره 200 مليون دينار لتصل الى حوالي 14,353 مليون دينار مقارنةً مع حوالي 14,553 مليون دينار خلا العام 2017.

وكمحصلة لهذه التطورات أعلاه، فقد إنخفض حجم عجز الميزان التجاري بما نسبته 4.2% أو بما مقداره 386 مليون دينار، ليصل بذلك حجم الى حوالي 8,834.7 مليون دينار، مقارنة مع حوالي 9,220.6 مليون دينار خلال العام 2017. ويوضح الجدول التالي تطور حجم التجارة الخارجية للأردن خلال الخمسة أعوام الماضية:

تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2014-2018):

معدل النمو (%)	2018	2017	2016	2015	2014	مليون دينار
3.6	4,668.4	4,504.2	4,396.5	4,797.6	5,163.0	الصادرات الوطنية
2.6	850.1	828.9	963.0	763.8	790.1	المعاد تصديره
3.5	5,518.5	5,333.1	5,359.5	5,561.4	5,953.1	الصادرات الكلية
-1.4	14,353.2	14,553.7	13,720.4	14,537.2	16,280.2	المستوردات
-4.2	8,834.7	9,220.6	8,360.9	8,975.8	10,327.1	الميزان التجاري (عجز)

تطور حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2013-2018) - مليار دينار:



يتضح من خلال الشكل أعلاه بأن الصادرات الوطنية واصلت ارتفاعها للعام الثاني على التوالي مدفوعةً بارتفاع صادراتنا الى كل من الولايات المتحدة والهند، والعراق بعد إعادة إفتتاح معبر الكرامة الحدودي مع العراق، على الرغم من المعوقات التي تواجهها المنتجات الأردنية في دخول السوق العراقي وهذا ما يؤكد عليه حجم الصادرات الوطنية للعام 2018 ومقارنته مع حجمه قبل الاغلاقات الحدودية في العام 2014 حيث وصلت الصادرات الوطنية الى حوالي 5.16 مليار دينار.

على أمل أن يشهد العام الحالي نقلة نوعية للصادرات الأردنية الى السوق العراقي خاصة بعد سلسلة الاتفاقيات والتفاهات الأخيرة التي حصلت بين الحكومتين الأردنية والعراقية والموافقة على اعفاء ما يقارب 350 منتج أردني من الرسوم الجمركية.

وفيما يلي تحليل لأداء الصادرات الوطنية حسب التوزيع الجغرافي والسلعي، لمعرفة أين تقدمت الصادرات الوطنية واين تراجعت.

➤ التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

وصلت الصادرات الأردنية خلال العام 2018 الى ما يقارب 145 دولة حول العالم، وهذا يدل على سمعة المنتج الأردني وقدرته على دخول الأسواق العالمية. الا أنه وبالرغم من التنوع الجغرافي الكبير للمنتجات الأردنية الا أنها تتركز في دول محددة، حيث استحوذت 14 دولة فقط على ما يقارب عن 80% من صادراتنا الوطنية، وهذا يدل على أن وصول المنتج الأردني الى هذا العدد الكبير من دول العالم يأتي بمجهودات فردية من قبل المصدرين الأردنيين وبحثهم عن أسواق جديدة لمنتجاتهم.

وتتضح هنا حاجة الأردن الملحة الى استغلال وصول المنتج الأردني الى هذا العدد من الأسواق، وتكثيف الجهود لوصول المزيد من الصادرات الوطنية الى الأسواق ذات الوزن النسبي الأقل، حتى نصل الى مستويات تصديرية أعلى وبتنوع جغرافي اكبر، ونتسغل كافة الفرص التي تمتلكها المنتجات الأردنية، ولعل ما يؤكد على ذلك دراسات مركز التجارة العالمي والتي قدرت فرص الصادرات الأردنية غير المستغلة بما يزيد عن 4.2 مليار دولار بمختلف المنتجات والى مختلف دول العالم، في ظل نفس الحجم من العمليات والاستثمار.

وعلى صعيد الدول، جاء سوق الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث جذبها للمنتجات الأردنية، حيث استحوذ على ما يقارب 26.3% من اجمالي الصادرات الوطنية خلال العام 2018، مصحوباً بارتفاع حجم الصادرات الوطنية الى هذا السوق بما يقارب 115.9 مليون دينار ليصل حجمها الاجمالي الى ما يقارب 1,228.5 مليون دينار. ويعزى هذا الإرتفاع نتيجة لإرتفاع حجم صادرات منتجات الألبسة والتي تشكل حوالي 83% من إجمالي الصادرات الوطنية الى الولايات المتحدة.

وحل السوق السعودي بالمرتبة الثانية باستحواذه على ما يقارب 10.8% من اجمالي الصادرات الوطنية، على الرغم من الانخفاض الكبير في الصادرات الأردنية اليه وبما يقارب 69.3 مليون دينار أو ما نسبته 12% مقارنة مع حجمها خلال العام 2017.

ويمكن أن يعزى هذا الإنخفاض الى تراجع حجم صادرات الحيوانات الحية وعلى وجه التحديد الضأن والماعز بشكل واضح وكبير على مدار السنوات الماضية، فخلال العام 2015 بلغ حجم الصادرات

الوطنية الى الأراضي السعودية من تلك المنتجات حوالي 139.2 مليون دينار، وانخفضت بشكل كبير لتصل الى حوالي 15 مليون دينار فقط خلال العام 2017.

ويمكن أن يعزى ذلك الى عدد من الأسباب أبرزها؛ انخفاض حجم الطلب السعودي (المستوردات السعودية) على المواشي بما نسبته 22.7% العام 2016 و13.2% العام 2017، إضافة الى ارتفاع كميات مستوردات اللحوم المجمدة، بالإضافة الى ارتفاع حجم مستوردات السعودية من الدول الأفريقية، خاصة السودان وجيبوتي. إضافة لارتفاع سعر طن الماشية الأردنية (الماعز والضأن) مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة في السوق السعودي، ويبين الجدول التالي سعر طن الماشية في أبرز الدول المصدرة للسوق السعودي.

الجدول رقم (3): سعر طن الماشية في أبرز الدول المصدرة الى السعودية (2017)

الدولة المصدرة	سعر الطن الواحد (دولار)
السودان	3,459
الصومال	374
جيبوتي	2,013
الأردن	4,866
جورجيا	2,848

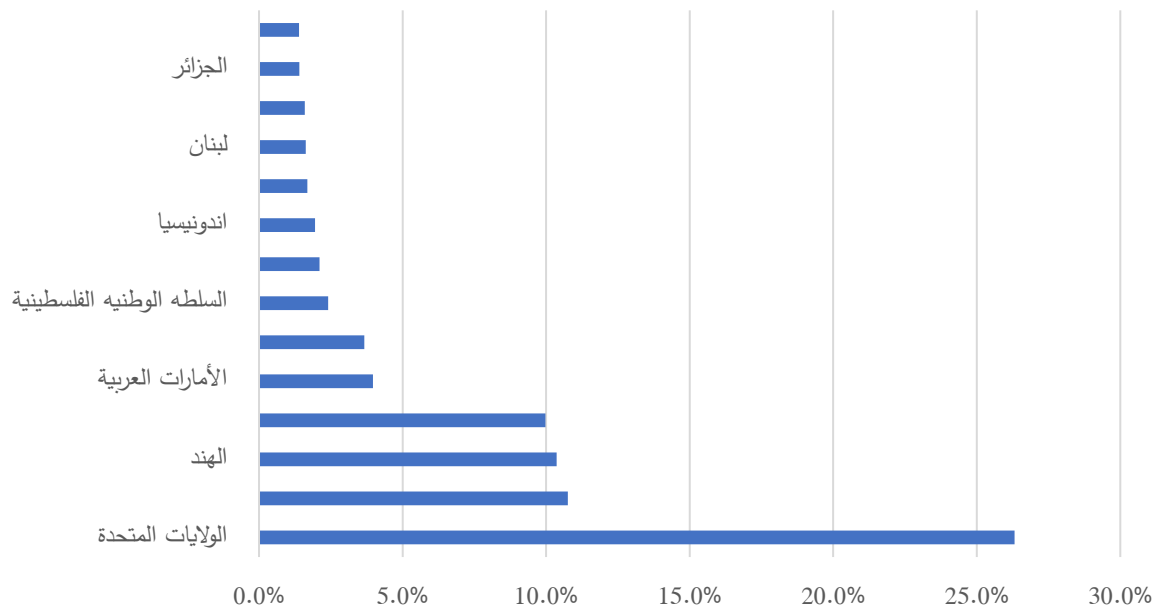
المصدر: (خارطة التجارة العالمية، 2019)

وتجدر الإشارة هنا الى أن الصادرات الصناعية الى السوق السعودي لم تسجل انخفاضاً ملحوظاً بين عامي 2016 و2017 (آخر البيانات المتوفرة حسب التوزيع السلعي والجغرافي معاً)، حيث تكمن أبرزها في منتجات الصناعات الدوائية وبقية وصلت خلال العام 2017 الى حوالي 115 مليون دينار والتي سجلت ارتفاعاً بحوالي 3 مليون دينار مقارنة مع صادراتها خلال العام 2016، تلتها صادرات المنتجات من الورق والكرتون بقيمة وصلت الى 50 مليون دينار، ومن ثم الصناعات الغذائية بقيمة حوالي 40، في حين تراجعت صادرات الحديد الصلب ومصنوعاته بحوالي 7.5 مليون دينار ما بين عامي 2017 و2016.

وجاء السوق الهندي بالمرتبة الثالثة باستحواده على ما يقارب 10.4%، حيث سجلت الصادرات الأردنية الى السوق الهندي ارتفاعاً بحوالي 101.2 مليون دينار ليصل حجمها الى ما يقارب 483.9 مليون دينار خلال العام 2018. ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع الى زيادة صادرات البوتاس والفوسفات والأسمدة خاصة بعد توقيع كل من شركتي الفوسفات والبوتاس مطلع العام 2018 اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركات هندية بهدف توريد شحنات الى السوق الهندي.

وحل السوق العراقي في المرتبة الرابعة باستحواده على ما يقارب 10% من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث حققت الصادرات الوطنية الى السوق العراقي ارتفاعاً بحوالي 98.2 مليون دينار أو ما نسبته 26.7% ليصل حجمها الى ما يقارب 465.9 مليون دينار مع نهاية عام 2018. ويعزى ذلك الى إعادة فتح معبر طريبيل الحدودي مع نهاية العام 2017، وعودة الحركة التجارية بين البلدين، على الرغم من انها لم تصل الى ما كانت عليه ابان اغلاق الحدود، نتيجة عدد من المعوقات على صعيد الرسوم الجمركية والنقل، والتي تبلور حولها عدد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الحكومتين لتسهيل انسياب السلع والتجارة بين البلدين، والتي من المتوقع تحصيل أثرها خلال العام 2019 والتي دخلت خلاله حيز التنفيذ.

التوزيع النسبي لأبرز الشركاء التجاريين للصادرات الوطنية خلال العام 2018



أبرز الشركاء التجاريين للصادرات الوطنية ارتفاعاً وإنخفاضاً عام 2018 / مليون دينار

الانخفاض			الارتفاع		
قيمة الصادرات	حجم التغير	السلعة	قيمة الصادرات	حجم التغير	السلعة
502.2	69.3	السعودية	1,228.5	116.0	الولايات المتحدة الأمريكية
171.3	68.5	الكويت	483.9	101.2	الهند
74.3	23.0	الصين الشعبيه	466.0	98.2	العراق
185.2	18.4	الإمارات العربية	64.9	35.7	ماليزيا
98.4	16.2	قطر	78.5	15.7	مصر
57.8	16.0	تركيا	112.3	13.3	فلسطين
90.9	15.9	اندونيسيا	13.2	11.7	فيتنام
76	8.5	لبنان	53.2	9.8	كندا

وعلى صعيد التكتلات الاقتصادية، تراجع قيمة الصادرات الوطنية الى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما نسبته 2.3% أو ما مقداره 48.5 مليون دينار، بالتالي إنخفاض حصة الدول العربية من اجمالي الصادرات الوطنية من ما نسبته 46.0% خلال العام 2017 لتصل الى ما نسبته 43.3% خلال العام 2018. وهذا ما اتضح جلياً من خلال الجدول رقم (3) والذي تبين خلاله بأن أبرز الدول التي سجلت الصادرات الوطنية تراجعاً لها خلال العام 2018 غالبيتها من الدول العربية (السعودية، الكويت، قطر، الامارات، ولبنان).

في حين ارتفعت الصادرات الوطنية الى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا بما نسبته 11% أو ما مقداره 127.5 مليون دينار، مدفوعةً بارتفاع حجم الصادرات الى سوق الولايات المتحدة، ولتصل بذلك حصتها من اجمالي الصادرات الوطنية الى ما يقارب 27.6% خلال العام 2018 مقارنةً بحوالي 25.8% خلال العام 2017.

كما تجدر الإشارة الى الارتفاع الملحوظ لحجم الصادرات الى دول الاتحاد الأوروبي وبما نسبته 14.3% لتصل الى ما يقارب 142 مليون دينار خلال العام 2018، ويوضح الجدول التالي تطور حجم الصادرات الأردنية الى أبرز التكتلات الاقتصادية خلال العام 2018 مقارنة مع العام 2017، بالمليون دينار.

توزيع الصادرات الوطنية حسب التكتلات الاقتصادية 2018

النسبة من المجموع 2018	النسبة من المجموع 2017	معدل التغير %	2018	2017	بالمليون دينار
43.3%	46.0%	-2.3	2,023.6	2,072.1	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
27.6%	25.8%	11.0	1,287.5	1,160.0	اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا
20.1%	18.6%	11.9	940.2	840.0	الدول الاسيوية غير العربية
3.0%	2.8%	14.3	142.1	124.3	دول الاتحاد الأوروبي
5.9%	6.8%	-10.7	275.0	307.8	اخرى

➤ التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

استحوذت 14 سلعة (HS 2 Digit) فقط على ما يقارب عن 80% من صادراتنا الوطنية، وهذا يدل على ضعف التنوع السلعي للصادرات الأردنية، وبالتالي يجب ربط الجهود في الدخول لأسواق جديدة مع ضمان تنويع المنتجات. وهنا لا بد من الإشارة الى تقرير الجاهزية لمستقبل الانتاج 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وترتيب الأردن المتأخر ضمن المؤشر الفرعي "تعزيز الانتاج" باحتلاله المرتبة 76 عالمياً من أصل 100 دول، وبمجموع نقطي بلغ 4.1 من 10، وهذا يظهر بأن على الأردن العمل على توسيع وتنويع قاعدته الانتاجية من خلال سياسة صناعية قوية، وتوجيه الاستثمارات الجديدة نحو مشاريع تضمن هذا التوجه.

وعلى صعيد المنتجات، تصدرت منتجات الألبسة ومصنوعاتها قائمة ابرز الصادرات الوطنية خلال العام 2018، حيث بلغ حجم صادراتها حوالي 1,228.6 مليون دينار، او ما نسبته 26.3% من اجمالي الصادرات الوطنية، وتجدر الإشارة الى تحقيق صادرات الالبسة ارتفاعاً بما نسبته 11.6% خلال العام 2018 أو ما مقداره 127.7 مليون دينار مقارنة مع العام 2017.

وجاءت منتجات محضرات الصيدلة (الأدوية) في المرتبة الثانية بقيمة بلغت حوالي 446.6 مليون دينار، او ما نسبته 9.6% من اجمالي الصادرات الوطنية، على الرغم من انخفاض حجم صادراتها بما نسبته 0.1%.

وحل في المرتبة الثالثة منتجات البوتاس الخام مدفوعةً بارتفاع حجم صادراتها بما يقارب 53.4 مليون دينار او بما نسبته 16.1% لتصل الى حوالي 384.4 مليون دينار أو ما نسبته 8.2% من اجمالي الصادرات الوطنية. وتقدمت صادرت منتجات الأسمدة الى المرتبة الرابعة بعد تسجيلها إرتفاعاً بما يقارب 33.9 مليون دينار او ما نسبته 13.1%، لتصل الى حوالي 293.6 مليون دينار أي ما نسبته 6.3% من إجمالي حجم الصادرات الوطنية عام 2018.

في حين تراجع الصادرات منتجات الفوسفات الخام الى المرتبة الخامسة، نتيجة إنخفاض حجم صادراتها بنسبة 8.1% او ما مقداره 22.9 مليون دينار عن العام 2017، لتصل الى حوالي 259.1 مليون دينار، أي ما نسبته 5.5% من إجمالي الصادرات الوطنية.

وجاءت منتجات الخضار والنباتات سادساً بقيمة صادرات بلغت حوالي 206.9 مليون دينار، على الرغم من تسجيلها إنخفاضاً بنسبة 21.7% او بما مقداره 57.3 مليون دينار عن العام السابق. فيما يوضح الشكل التالي التوزيع النسبي لأبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال عام 2018 من إجمالي حجم الصادرات الوطنية الكلية.

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي لأبرز الصادرات السلعية الوطنية خلال العام 2018

